

الفصل الثالث

خسارة المجتمع بسبب البطالة

آثار البطالة :

هـب عدد المتعطلين في مجتمع بنسبة ١٠ ٪ يقدر ٢٠٠٠٠٠٠ ١٢٠٠٠٠٠٠ عامل من عدد سكانه القادرين على العمل الراغبين فيه ، ومفروض أن أفراد كل مجتمع مطالبون بالمساهمة في العمل لخيره ، فإذا لم يوفق فريق منهم أن يقوم بواجبه في الإنتاج للجماعة التي يعيش معها ، لحقتها خسارة مادية من جراء تعطيلهم القهري . والخسارة هنا تقدر بالنقص الذي يصيب الإنتاج بسبب تعطيل هذا الفريق . فإذا كان عدد المتعطلين في مجتمع كما ذكرنا وأردنا حساب ما يتكلفه المجتمع بسبب تعطيل هؤلاء وجب علينا أن نأخذ في الاعتبار مقدار ما كان يستطيع أن ينتجه المتعطلون من السلع وما يؤدونه من الخدمات لو كانوا يعملون ، أو بعبارة أدق يقدر بقيمة هذه السلع والخدمات .

تقوم هذه السلع والخدمات الافتراضية التي كان ينتجها المتعطلون لو كانوا يشتغلون بمبلغ من النقود ، لا على اعتبار أنه فرق بين قيمة ما ينتجه المجتمع فعلاً وبين القيمة الافتراضية التي كان ينتجها المتعطلون لو أتيحت لهم فرصة العمل . لأن زيادة الإنتاج قد تؤثر في مستوى الأثمان ، فتهدد قيمة الإنتاج النقدية ، وحينئذ يقضى المنطق السليم بتقويم الناتج الافتراضي لهؤلاء العمال على أساس مستوى الأثمان الجاري حينئذ ، لأنه أصبح مقياس للموازنة بينه وبين القيمة النقدية الفعلية . وعلى هذا تكون خسارة المجتمع بسبب تعطيل العشرة في المائة من السكان تعادل نقص المنتج من السلع والخدمات مقدرة بالنقود . ولو أن

هذه الطريقة غير وافية لتقدير نفقة البطالة إلا أنها أسلم وسيلة . وتعطل العمال
ينجم عنه أيضاً تعطل رأس المال الممثل في العدد والآلات التي كان يشتغل بها
العمال لو كانوا يعملون ، ولهذا تعتبر خسارة على المجتمع أيضاً .

قلنا إن نفقة البطالة تقدر بقيمة السلع التي كان ينتجها المتعطلون لو كانوا
يشتغلون . والآن نبحت أثرها في المجتمع من حيث ما يصيبه بسبب حرمانه من
الإشباع ، الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها العمال المتعطلون لو
كانوا يشتغلون ، بصرف النظر عن العناء الذي يبذل في إنتاج تلك السلع ، أضف
إلى ذلك ما يقدم إلى هؤلاء المتعطلين في أثناء تعطلهم من الإعانات التي يتلقونها
من الدولة والهيئات وثرأة الأفراد .

على أن حرمان المجتمع من الإشباع بإنتاج هؤلاء المتعطلين لا يوازن بما
تجود به أيدي الأغنياء المتخمين إعانة لأولئك المتعطلين .

بيد أن تقويم هذا الحرمان قد يكون عسيراً . وطبيعي أن إنتاج العامل في عشر
ساعات أكثر من إنتاجه فيما لو اشتغل ثمانى ساعات ، وفي هذه الحالة تقدر نفقة البطالة
أو خسارة المجتمع بمقدار نقص إنتاج العامل في الساعتين اللتين لم يشتغلها ، على
أن هذا العامل استفاد فائدة شخصية إذا استجم واستعاد نشاطه بما يفوق أجره
في الساعتين ، وعلى هذا لا يكون هناك حرمان بالنسبة للعامل حتى ولو لم يلق
إعانة في البطالة . وكذلك لو أن هذا العامل بمحض إرادته لم يشتغل مدة أسبوع ،
فلا ريب أن الاستجمام الذي يحصل عليه خلال هذا الزمن يربي على الفائدة
التي تعود عليه لو اشتغل ، ولكن إذا استمر فراغه مدة أطول أصبح الفراغ
مؤلماً بعد أن كان سروراً يرغب فيه .

والغرض الأدبي الذي يمكن استخلاصه من هذا البحث ، هو أن العلاقة بين
خسارة المجتمع من نقص الإنتاج ، وبين حرمانه من استهلاكه ، تتوقف إلى حد

كبير على مدى فترات البطالة التي يتعرض لها العامل من وقت لآخر ، فإذا كانت البطالة فترات قصيرة وموزعة على مدى السنة بحيث لا يتعرض العامل الواحد لأكثر من يوم واحد في كل ثلاثة أسابيع أو لأربعة أيام في كل ثلاثة شهور (عدا أيام العطلة الرسمية) فلا تعتبر مزعجة ، ولا ينجم عنها ضرر ، ولا حرمان للعامل وبخاصة إذا كان العامل في استطاعته أن يعمل حسابه مقدماً لأيام تعطله المنتظرة ، ولكن إذا امتد به التعطل مدة طويلة كانت خسارته كبيرة وكذا الحرمان . والمشاهد في الحياة العملية أن وقع البطالة بحجف بفريق من العمال أيما إجحاف ، على حين أن غالبية الطبقة العاملة لا تتأثر بها ، وإنما تصيب بشدة فريقاً معيناً فيهبى إلى الحضيض .

وقد أشار الأستاذ « بيجو » إلى إحصائية وزارة العمل البريطانية عن حالة البطالة كما هو مبين بالجدول الآتى :

النساء	الرجال		
	جميع الصناعات عدا الفحم	جميع الصناعات	
٥١ر١	٣٣ر٥ %	٣٠ر٨ %	أقل من ثلاثة شهور
٣٠ر٩	٣١ر٣ %	٢٩ر٥ %	ثلاثة إلى ستة شهور
١١ر٦٥	٢٠ر٩٥ %	٢٠ر٢ %	سبعة إلى سبعة شهور
٥ر٥٥	٩٥	١٤ر٥ %	تسعة إلى اثني عشر شهراً
٨	٢ر٣	٥ %	اثنا عشر شهراً فأكثر

يبين هذا الجدول أن حوالى ثلثى عدد المتعطلين كانت مدة تعطله أكثر من ثلاثة أشهر عدا المتعطلين في مناجم الفحم . وأكثر من ثلث المتعطلين كانت لمدة ستة أشهر . أما النسوة المتعطلات فحوالى نصفهن كان متعطلاً لمدة أكثر من ثلاثة

أشهر ، وخسهن كان لمدة ستة أشهر . (هذه الإحصائية عملت في ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ ، ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩) .

- رأينا أن أثر البطالة المباشر ليس بذى شأن يذكر ، إذا كانت فترة التعطل قصيرة والعامل في مقدوره أن يأخذ عدته ويعمل حسابه لغده . أما إذا امتد به العطل لمدة طويلة فإن الضرر يصبح جسيماً ، إذ يكون لها رد فعل ضار على مواهبه العقلية والفنية فتضمحل مهارته لا تقطاعه طويلاً عن العمل ، إذ يفقده ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه وينتج عن ذلك استكائه وعدم اعتماده على نفسه ، وخصوصاً إذا وجد العامل في التأمين ضد البطالة سبيلاً للعيش . فإذا ما أتاحت للتعطل فرصة العمل ثانية كان غير صالح للعمل فتتحطم آماله ويتطرق إلى نفسه وذويه اليأس والفساد ، ويعيش في جو ضار جره عليه التعطل . أما إذا لم يلق العامل إعانة بطالة خلال تعطله فإن دخله يتعرض حتماً لنقص يحرمه وعائلته بعض حاجيات المعيشة ، إن لم يكن جلها ، وهذه أشد حالات البطالة خطراً . وكثيراً ما تكون هذه الظاهرة سبباً في زيادة الجرائم ، فترتفع نسبة القتل بسبب الضيق المالى إذا تفشت البطالة ؛ وتقل تلك النسبة إبان الرواج . ونظرة واحدة إلى إحصائية الأمن العام في المملكة المصرية تؤيد هذه النظرية . فقد كانت تلك الحوادث ٢٩ حادثة سنة ١٩٤٠ ، فأصبحت ٢١ حادثة في سنة ١٩٤١ ، أى نقصت ٢٥ ٪ . وللبطالة آثار خطيرة على المجتمع إذ يقع عبء إعانة البطالة على الهيئات العامة أو الخاصة أو الدولة ، وكثيراً ما يحدث عجزاً في ميزانية الدولة كما حدث في بريطانيا العظمى فقد تحملت الميزانية ما يقرب من ٦٤٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٠ . هذا فضلاً عما يصيب المجتمع من نقص في الثروة ، وقد بينا هذا في موضع سابق . وفوق هذا لا ننسى أن البطالة آثاراً لها خطورتها ، وهى الحقد والبغضاء اللذان يجيشان في نفوس الطبقة العاملة نحو الطبقات الأخرى التى هى فى بسطة من العيش ورغد .